

CD/PV.898
19 March 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والتسعين بعد المائة الثامنة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،

يوم الثلاثاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ماركو ريبما (فنلندا)

الرئيس: أتشرف بافتتاح الجلسة العامة الثامنة والتسعين بعد المائة لمؤتمر نزع السلاح. وإنه لشرف عظيم أن تتاح لي هذه الفرصة لتولي مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح فهذه هي المرة الأولى التي تتولى فيها فنلندا الرئاسة. وأستطيع أن أؤكد لكم بأننا ندرك قدر المسؤولية المنوطة بنا. فلا يوجد في هذه القاعة سوى أشخاص مسؤولين. وأستطيع أن أؤكد لكم أنني سأبذل كل ما في وسعي في سبيل القضية المشتركة مستندا إلى الإنجازات المشجعة التي حققها أسلافي، ولا سيما زميلي المصري والإثيوبي.

وإنه ليسرني غاية السرور أن أرحب أحر ترحيب بمعالي السيد بيل غراهام وزير الخارجية الكندي لإلقاء كلمته أمام هذه الجلسة العامة. وأني على يقين أن البيان الذي سيدي به سيلقى اهتماما بالغا إذا نحن أخذنا في الحسبان التزام كندا الواضح بهذا المحفل والإسهامات التي قدمها زملاؤنا الكنديون فيما مضى في الجهود المبذولة في سبيل المضي بمشاوراتنا قدما.

السيد غراهام (كندا): سيدي الرئيس، لا يسعني إلا أن أتقدم إليكم شخصيا بالتهنئة لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة. لعلكم تعرفون أنني أخترت لتوي وزيرا للخارجية كما أنكم انتخبتم لتوكم رئيسا، ويفترض بالتالي أن يكون هناك انسجام بيننا.

الزملاء الكرام، قبل ثلاثة أسابيع قدم حراس "ساعة يوم الحشر" عقاربها قريبا من منتصف الليل - إشارة إلى أن احتمال نشوب حرب نووية - أقرب ما يكون منذ نهاية الحرب الباردة، وأبدوا قلقهم إزاء تباطؤ الجهود الرامية إلى نزع السلاح، وأمن المخزونات الحالية من الأسلحة والإرهاب.

وقد قدم مديرو تحرير نشرة علماء الطاقة الذرية Bulletin of the Atomic Scientists، وهي مجلة تناضل من أجل نزع السلاح النووي منذ عام ١٩٤٧، عقارب الساعة بدقيقتين فأصبحت تشير إلى منتصف الليل إلا سبع دقائق.

الساعة تشير الآن إلى منتصف الليل إلا سبع دقائق. فبعد الأحداث التي شهدتها العالم في ١١ أيلول/سبتمبر، كان المرء يظن أننا سنركز أذهاننا في آخر المطاف ونرى بوضوح أكبر من أي وقت مضى ضرورة وجود نظام للأمن الدولي تشعر الشعوب في ظله بالأمان.

لكنه، كما تذكرنا مجلة علماء الطاقة الذرية Bulletin of the Atomic Scientists، ما زال أمامنا شوط بعيد لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي، كما أننا بالقطع أبعد ما يكون عن تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

سيدي الرئيس، إنه لشرف عظيم لي أن أنضم إليكم اليوم في مؤتمر نزع السلاح. برغم أنني لم أتقلد مهام كوزير للخارجية إلا منذ شهرين، فإنني كنت أتابع بالتفصيل برنامج عمل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عندما كنت برلمانيا ورئيسا للجنة الدائمة للشؤون الخارجية في البرلمان الكندي لمدة دامت سبعة أعوام.

في عام ١٩٩٨، قدمت لجنتنا تقريرا إلى البرلمان بعنوان "كندا والتحدي النووي: التقليل من القيمة السياسية للأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين". ومنذ ذلك الحين، قمنا بأعمالنا بالتنسيق مع منظمة "مبادرة القوى المتوسطة" وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية الكندية بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وانتشار الأسلحة النووية.

ولهذا أود أن أحدثكم بصراحة عن هذا المحفل، والأهم من ذلك عن المسؤولية التي تقع على عاتقنا بأن ندفع قدما برنامج عمل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومؤتمر نزع السلاح، كما نعلم جميعا، هو محفلنا المتعدد الأطراف الوحيد والدائم للتفاوض بشأن الصكوك المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهو بالتالي ليس مجرد محفل للنقاش. إن ولايته واضحة وهي التفاوض بشأن المعاهدات ذات الصبغة العالمية والتي يمكن التحقق منها والتي تسهم في الأمن بصورة ملموسة. والواقع أن سجل النجاحات التي حققها مؤتمر نزع السلاح باهر، منها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وكانت الهيئة السابقة للمؤتمر قد توصلت إلى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وربما كان هذا هو كل ما يمكن أن نتظره من أي محفل متعدد الأطراف. ولكن إذا كنا نتظر المزيد من مؤتمر نزع السلاح فعلينا أن نبذل المزيد من الجهد.

غير أن مؤتمر نزع السلاح اليوم للأسف، ليس قادرا على أن يتفق على برنامج للعمل لتوسيع مجموعة مواد القانون الدولي في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب، بل إن نظام المعاهدات القائم، الذي يجسد إنجازات تحققت على مدى عقود من الزمان، مهدد من الداخل والخارج على السواء.

ونرى أن الوضع الراهن يدعو إلى القلق الشديد.

إن إبرام المعاهدات ليس غاية في حد ذاته وإنما هو بحق وسائل وأدوات لتحقيق هدف معين وهو في الحالة التي نحن بصددتها توطيد السلم والأمن الدوليين. وقد يبدو قولي تافها وربما بدا قولنا عفا عليه الزمن، لكن كندا لا تزال تعتقد اعتقادا جازما أن المعاهدات المتعددة الأطراف والملزمة قانونا وسائل ضرورية لتحقيق الأمن المشترك.

من ذا الذي يجرؤ على القول بأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية لا يعزز الأمن العالمي؟ ومن ذا الذي يستطيع أن يزعم أن حظر التجارب النووية لا يقلل من احتمال استعمالها؟ ومن ذا الذي يقو على أن يدعي أن العهد الوارد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يعرقل انتشار الأسلحة النووية في الوقت الذي يرشدنا إلى سبيل القضاء عليها تماما؟ ومن ذا الذي يقدر أن ينكر أننا تمكنا من وضع نظام عالمي مرن يشمل معايير وقواعد سلوك واضحة وجاء نتيجة جهود مشتركة بذلت على مدى عشرات السنين؟ ومن ذا الذي يجرؤ في الوقت نفسه على القول بأننا لسنا بحاجة إلى عمل المزيد لنؤمن تنفيذ الالتزامات تنفيذا كاملا وأن الدول تتقيد تقيدا تاما بالالتزامات القانونية قولاً وعملاً وأن المجتمع الدولي على يقين تام بأن أي بلد لا يسعى إلى وضع برامج للأسلحة الدمار الشامل؟

قد تستطيع المعاهدات - وهي مجرد أوراق - أن تشي عزم الدول التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ناهيك عن الإرهابيين الذين لا يعبأون بأي قيود. لكننا لن ندعي يوماً أن هنالك حلاً واحداً ينطبق في كل الأحوال عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن الوطني والدولي الأساسية. إن نظامنا الأمني المشترك هو في الواقع عبارة عن مجموع عناصر متعددة.

وهذا هو السبب في أننا بحاجة أيضاً إلى قوات دفاع وطني قوية فضلاً عن التحالفات العسكرية والسياسية والإجراءات الرقابية الوطنية والترتيبات الرقابية الدولية على الصادرات والوكالات الاستخباراتية الوطنية والرصد المتعدد الأطراف والخفض الطوعي للأسلحة وتدابير الشفافية وبروتوكولات التحقيق والبرامج المشتركة لتدمير الأسلحة. إن هذه العوامل كلها ضرورية لاستتباب الأمن وتعزيز السلم.

ولو أردنا أن نكون صرحاء بعضنا مع البعض، فإنه يتعين علينا أن نسلم بأنه ليس سرا أن بعض البلدان تتستر وراء الإجراءات المتعددة الأطراف وتستخدم عبارات العدالة وعدم التمييز لتخفي سعيها إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. إن هذه البلدان تقلل من قيمة النظام المتعدد الأطراف. أما من كان منا يحرص على مؤسساتنا والنظام القانوني الذي تستند إليه فيجب عليه أن يتوخى الحذر وأن يبدي رأيه بوضوح عندما يرى تلك الانتهاكات وعلينا أن نعمل معاً من خلال وبواسطة الصكوك التي وضعناها بدقة في النظام المتعدد الأطراف وبغية اتخاذ إجراءات مشتركة.

إن مجتمعاتنا تقوم على سيادة القانون، ويجب أن يستند المستقبل العالمي المستديم والمشارك الذي نشده إلى الأساس ذاته مهما كانت صعوبة التوصل إلى قبول عالمي النطاق للقواعد واستحداث وسائل فعالة لإنفاذها. وهناك أمثلة قريبة إلى الذهن، توضح هذه النقطة جيداً، وهي أننا لا نستغني عن القانون المحلي لأننا نعرف أن البعض سيتحدى القانون، كما أن أصحاب البيوت لا يعتبرون الأقفال المتينة بديلاً ملائماً للقانون. إن الأمن أمر معقد وبعيد المنال، لكننا نحتاج إلى الحماية والقانون على السواء للتمتع بحماية حقيقية.

إن الخيار الحقيقي الوحيد، الذي يتمثل في القبول بسيادة القانون سواء كأفراد في مجتمع أو كدول في مجتمع دولي، يعني القبول بمعايير متفق عليها في النهج التي ننتهجها. هذا وقد يوصد في وجوهنا بعض الأبواب لكنه بدوره يفتح أمامنا أبواباً أخرى، وهي الخيارات الجماعية التي تحظى بقوة الشرعية الدولية. وقبول سيادة القانون يعني أن الجميع متساوون أمامه. ولهذا المبدأ الأساسي أهمية كبرى. والواقع أنه كلما أصبح أكثر العالم تعقيداً، أصبحت الحاجة إلى تطبيق هذا المبدأ أشد وضوحاً.

ومع ذلك فإن نظام الحكم العالمي - ولا أظني في حاجة إلى تذكيركم بذلك - لا يزال في مهده مقارنة بالمجتمعات الوطنية. فالقواعد المتعددة الأطراف تحدد المعايير السلوكية لكنها لا تقتصر في الغالب بأي وسائل تسمح بالتأكد من احترام هذه المعايير. وقد كانت اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والتكسينية أول معاهدة تحظر فئة كاملة من الأسلحة، ولكن معيارها معرض للخطر بعد مرور ٣٠ عاماً على إبرامها، نظراً لعدم امتثال بعض الدول الأطراف امتثالاً تاماً بها، وأيضاً لإخفاقنا في الاتفاق حتى على آلية بسيطة لرصد هذا الامتثال والتشجيع عليه. وفي المقابل بوسع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توفرنا نظاماً صارماً للتحقق فيما يخص اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على التوالي، لكنهما تفتقران أيضاً إلى الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامهما وكذا تعاون بعض الدول الأعضاء. ومن المؤكد أننا في هذه المرحلة الحرجة التي يبدو فيها أن التقدم الجماعي إلى الأمام شديد الصعوبة، نستطيع على الأقل دعم مؤسساتنا وضمناً أن تواصل تسيير أعمالها بفعالية. وهذا يصب في مصلحتنا جميعاً.

وحتى في الحالات التي انتهكت فيها الدول صراحة التزاماتها القانونية الأساسية بموجب النظم التعاهدية، فإننا لا زلنا نفتقر إلى وسائل عملية ومنتفق عليها لفرض الامتثال. ويتعين علينا استحداث وسائل مقبولة للرد على أولئك الذين يستهينون بالقانون الدولي في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكلنا نتفق على أن التهاون أو التغاضي بينما تسعى بعض البلدان إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل غير مقبول ولا يمكن إقراره. لكنه حتى إن سلمنا بأن الإكراه قد يكون ضرورياً في حالات نادرة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتأكد من إزالتها، فيجب علينا أن نطالب بأن يستند هذا الإكراه إلى نظام متعدد الأطراف ينبنى على قواعد. وإلا فإننا نقضي على أنفسنا بالعيش في عالم تحكمه القوة وحدها، وهو حل قد يناسب ما نحن بصدده اليوم، لكن التاريخ يثبت أنه لا يمكن الركون إليه إلى الأبد.

ومن جهة أخرى، فإن المفاوضات المتعددة الأطراف غالباً ما تكون بطيئة للغاية وغير ملائمة، لكن احباطنا ونفاد صبرنا المشروع ينبغي أن يدفعنا بنا إلى تفعيل هذه المفاوضات مجدداً وإدخال إصلاحات عليها والنظر في بدائل أخرى لها وليس إلى الاستسلام.

وبصفتنا مدافعين عن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح يتعين علينا التأكد من أننا لا نحترم التزاماتنا التعاهدية فحسب، بل أن نظهر أيضا أننا نقوم بذلك وأن سياساتنا وممارساتنا تتسق مع جوهر تعهداتنا الدولية ومضمونها.

إن معاهدة عدم الانتشار وهي صك قانوني عالمي تقريبا ومعياري عالمي حقيقة تقع في صلب جهودنا الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح. ولا يقتصر نظامها على العناصر الرئيسية للمعاهدة بل تمتد إلى فهم مغزاها الذي تبنى من خلال عملية الاستعراض المعززة فهما تماما. لكن هل أبرمنا كلنا بروتوكولات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ وكيف نفسر تعثر التقدم نحو تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ لتطبيق المادة الرابعة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الأخير؟ وستؤكد كندا في بداية دورة الاستعراض الجديدة الشهر المقبل على هذه التساؤلات وما يتعلق بها من شواغل لدى تطبيق نظم المعاهدة المتعلقة بالمساءلة التي تم التوصل إليها بشق الأنفس.

ومن بين الخطوات الـ ١٣ البارزة دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى الدخول في مفاوضات بشأن معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. وعلى الرغم من الولاية المتفق عليها بالتفاوض، وهي نفسها ثمرة أعوام من العمل، فإن الحكومات الممثلة هنا غير مستعدة للاتفاق على صيغة لاستئناف المفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل. ومما يدعو إلى الانزعاج حقيقة أن يظل مثل هذا الصك الذي من شأنه أن يقربنا من تحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار في آن معا، في متناول اليد لكنه يبدو بعيد المنال.

وفي الوقت ذاته يتفق الجميع على دعم العمل داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وبشأن جوانب نزع السلاح النووي خارج نطاق حظر المواد الانشطارية. ومع ذلك يتعذر على الدول الأعضاء الاتفاق حتى على بدء هذا العمل. ومن المحزن أن نلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح، بالرغم من كل الجهود التي بذلها العديد من الأشخاص في هذا المحفل، لا يزال غير قادر على الاتفاق على برنامج عمل يسمح له باستئناف بحث هذه المسائل الثلاث. وتوجه كندا نداء إلى جميع الدول الأعضاء للتخلي بالمرونة اللازمة للخروج من الطريق المسدود الذي وقع فيه المؤتمر بشأن هذه المجالات الثلاثة شديدة الأهمية لأمننا الجماعي مستقبلا.

ما هي الخيارات المتاحة أمامنا إذا كان مؤتمر نزع السلاح لا يقوى على العمل؟ وبرغم أن كندا تفضل أن يكون مؤتمر نزع السلاح ممثلا حقيقة لجميع الدول المهتمة بالأمر، عن طريق إفساح المجال لمشاركتها فيه، فإن كندا تعتبر مع ذلك هذا المحفل الخيار الأول لأي مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التوصل إلى صك عن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. الخيار الأول وليس الخيار الوحيد.

وقد أثبتت العمليات المخصصة المتوازية أنهما تثمر نتائج حقيقية. فقد جلبت لنا اتفاقية أوتاوا لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، كما تبشر بالتوصل إلى مدونة سلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. وتحظر معاهدة

الفضاء الخارجي القائمة وجود أسلحة دمار شامل في الفضاء. وفي غياب تقدم في مؤتمر نزع السلاح، هل بإمكان بروتوكول ملحق بهذه المعاهدة أن يكون أداة مناسبة لمنع تسليح الفضاء الخارجي؟

وتطالب الإنسانية بالفضاء على التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل؛ واستكمال حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية؛ وملاحقة الدول المخادعة، وفضحها وإرغامها على الانصياع؛ والسماح للصناعات المشروعة وتجارة المواد المزدوجة الاستعمال (المدني والعسكري) بأن تزدهر دون أن تغذي برامج التسليح؛ والتقليل من قيمة الأسلحة النووية وتهميشها وإزالتها تدريجياً؛ والإبقاء على السماء التي تظلنا إلى الأبد مكاناً مقدساً خالياً من جميع أنواع الأسلحة وألا تتحول إلى مصدر للتهديد أو للدمار الشامل.

إن لدينا المعارف العلمية بل والمهارات الكفيلة بتحقيق هذه الطموحات، لكننا نظراً لانعدام الثقة السائد بيننا نفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة لتحقيقها. والنظم التعاهدية تعتبر استثمارات طويلة الأجل في مجال الأمن، وهي تعزز الأمن بتوقي التهديدات قبل ظهورها. والعالم شديد التعقيد والخطورة بحيث لا يمكننا أن نركن إلى مجرد الرد على التهديدات الموجهة من أولئك الأشخاص الذين لا يتورعون عن استعمال أبشع منظومات الأسلحة لبث الذعر أو خدمة طموحاتهم. يجب علينا إذن أن نأخذ بزمام المبادرة وألا ننتظر باستسلام التعرض للتهديد بأسلحة دمار شامل بل أن نتصدى للمطامح والبرامج الساعية إلى إحتياز أسلحة الدمار الشامل في منشئها. هذا يعني أن علينا إقامة نظام أمني يسمح لنا بوضع المعايير والعمل معاً على الوفاء بتلك المعايير وقياس السلوك وتبديد المخاوف ومعاقبة من ينتهكون القواعد التي تعاهدنا جماعياً على احترامها. إن نظاماً من هذا القبيل يتطلب دوام الالتزام والموارد والإرادة السياسية. وهو أمر نتحدث عنه جميعاً لكننا لا نضعه موضع التنفيذ.

وفي الختام، سيدي الرئيس، سأكون مقصراً إن لم أكرر الحديث عن أولويات كندا في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

إننا نسعى إلى إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل تماماً. ولتحقيق هذه الغاية، سنعمل على تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ تنفيذاً كاملاً. وفي هذا السياق، نريد أن نرى دخول معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، وفي غضون ذلك، نريد أن نقيم أكثر المنظمات فعالية يمكن تصورها لدعم النظام التعاهدي. ويجب التقليل من القيمة السياسية للأسلحة النووية، خاصة وأن هدفها سياسي بالدرجة الأولى. وتمثل ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لها التي وقعت على معاهدة عدم الانتشار عنصراً أساسياً في الأمن الدولي ولذلك يجب الحفاظ عليها واحترامها. إننا نريد أن تكون لدينا منظمة لحظر الأسلحة الكيميائية ووكالة دولية للطاقة الذرية تتصفان بالقوة والفعالية، ونظام للامتنال فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

إننا ندعو إلى إتخاذ إجراءات فعالة على الصعيدين العالمي والإقليمي بشأن استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية والانضمام العالمي النطاق لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وينبغي أن يكون بإمكان هذه الهيئة تبني اقتراح "أموريم" وأن تقدم معاهدة إلى العالم، على وجه الاستعجال، معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية. وأن تضطلع بأعمال بشأن نزع الأسلحة النووية وحظر تسليح الفضاء الخارجي.

ويجب أن تقوم هذه الأهداف التي لا يمكن أن نتهرب منها على صكوك ملزمة قانونا. وبالإمكان إنفاذ القانون حتى يكون فعالا، لكن لا يمكن فرضه. ويجب تعزيز المعايير الدولية والتحقق منها ونشرها كي تصبح القواعد الدولية الجديدة للسلوك الدولي. وهذه القواعد لا يمكن وضعها بدون أن تسبقها مفاوضات مضنية متعددة الأطراف سواء في إطار مؤتمر نزع السلاح أو في أي إطار آخر. ويجدونا الأمل في كندا أن يقوم مؤتمر نزع السلاح بالدور الحقيقي المنوط به في هذه العملية. وأستطيع أن أؤكد لكم أن كندا ستعمل على تحقيق أمن فعلي في إطار الالتزام بالقيم المشتركة والعمل المشترك. وأني سأبذل كل ما في وسعي بصفتي وزيرا للخارجية في بلدي لضمان أن تكون السياسات والاجراءات التي تتخذها كندا مكرسة لتحقيق هذه الأهداف ذات الأهمية البالغة للإنسانية.

لنعمل جميعا معا في سبيل إلغاء قرار مديري تحرير نشرة علماء الطاقة الذرية Bulletin of the Atomic Scientists وتأخير عقارب "ساعة يوم الحشر" إلى الوراء كي يتسنى لنا جميعا التنفس بأمان ولنعمل سويا من أجل تنميتنا المشتركة وليس لدمارنا المؤكد.

الرئيس: أشكر معالي وزير الخارجية السيد غراهام على هذا البيان المهم جدا.

سيداتي سادتي، هل لي أن أرجوكم البقاء في القاعة لأني سأعلق الآن الجلسة لبضع دقائق.

علقت الجلسة العامة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠

الرئيس: زملائي الأعضاء نواصل الآن الجلسة.

لدي متحدث آخر على قائمة المتحدثين. وأعطي الكلمة الآن للسيد مورات إيسنلي، ممثل تركيا.

السيد إيسنلي (تركيا): سيدي الرئيس، لما كانت هذه هي أول مرة يكون فيها لوفدي شرف

التحدث عقب تعيين السيد سيرغي أوردزونيكيدز أميننا عاما للمؤتمر، وكذلك تحت رئاستكم، أود أن أهنئ كلا

منكما وأؤكد لكما تأييد الوفد التركي الكامل أثناء اضطلاعكما بالمهام المسندة إليكما ومتابعة ما نأمل أن تكون دورة مثمرة واستشرافية لمؤتمر نزع السلاح.

إنني أعتزم الفرصة التي سنحت لنا بزيارة وزير خارجية كندا، السيد ويليام غراهام، الممثل المقرر للبلد الذي تزعم الحركة العالمية لإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كي أقرأ عليكم البيان الصحفي لوزارة خارجية الجمهورية التركية بشأن القرار الذي اتخذته حكومة بلدي من جانب واحد بتمديد فترة غير محدودة الوقف الاختياري الشامل لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإليكم المقتطفات التالية:

"ما فتى المجتمع الدولي يسعى منذ أمد بعيد إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد من جراء الآلام والخسائر البشرية التي تتسبب فيها. وقد كانت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ وقف اختياري لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد جزءاً مهماً من هذه الجهود منذ عام ١٩٩٣. وفي ضوء هذه القرارات، أعلنت تركيا من جانب واحد في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وقفاً اختيارياً شاملاً لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد.

"وقد ألغى الوقف الاختياري لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد في الأول من آذار/مارس ١٩٩٩ بدخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ، وهي الاتفاقية التي تنص على الحظر التام لاستعمال تلك الألغام وتكديسها وإنتاجها ونقلها وكذا تدميرها. وقد حال الوضع الأمني الذي يحيط بتركيا دون توقيعها على اتفاقية أوتاوا وقت إبرامها. غير أنها مددت فترة الوقف الاختياري الوطني لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ لمدة ثلاثة أعوام أخرى، وذلك تعبيراً عن التزامها بالأهداف الإنسانية الواردة في الاتفاقية. وأبرمت تركيا أيضاً اتفاقات مع بلغاريا في آذار/مارس ١٩٩٩ ومع جورجيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بغية وضع نظم لإخلاء الحدود المشتركة من هذه الألغام.

"وبعد إنعام النظر قررت تركيا الآن الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا. كذلك اتفقت تركيا واليونان، على البدء في الوقت نفسه، بالإجراءات المفضية إلى انضمام البلدين إلى اتفاقية أوتاوا معاً. وقد بلغت تركيا مرحلة عرض الاتفاقية على الجمعية الوطنية الكبرى التركية من أجل استكمال إجراءات الانضمام.

"وفي غضون ذلك، انتهى العمل بوقف تركيا الاختياري الوطني لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقررت تركيا أن تمدد مرة أخرى وقفها الاختياري لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها، إلى أجل غير مسمى هذه المرة، تعبيراً عن التزامها الصادق بأن تصبح طرفاً في اتفاقية أوتاوا".

الرئيس: أشكر ممثل تركيا على البيان الذي أدلى به. هل هناك أي مداخلات أخرى في هذه

الجلسة؟

إن لم تكن هناك أي طلبات أخرى لتناول الكلمة في هذه الجلسة، أود الإشارة إلى الطريقة التي نعتزم بها تخصيص الوقت خلال الرئاسة الفنلندية التي تنقسم كما ترون إلى قسمين: هذا الأسبوع والأسبوع التالي، قبل فترة الاستراحة، ثم الأسبوعين الأخيرين ابتداء من ١٣ أيار/مايو.

لقد بدأنا مشاورات ثنائية، وعقدنا بالأمس مشاورات مع منسق الفريق، وشرعنا في وضع تصور لتحسين استعمال الوقت بأفضل طريقة ممكنة. وسأستمر في المشاورات الثنائية بموازاة ذلك وسأحاول كما ذكرت من قبل الاستناد إلى إنجازات الرؤساء السابقين، ولا تزال الوثيقة CD/1624 أفضل أساس ومرجعية لمشاوراتنا.

وإنني أعتزم بصورة غير رسمية تماما وبالتعاون الوثيق معكم جميعا إعداد بعض العناصر العملية الإضافية للنظر فيها خلال فترة الاستراحة، وعندما نعود في ١٣ أيار/مايو، أمل أن تتاح بعض الفرص لتوظيف إمكانات المؤتمر بفعالية أكبر.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني العملي الذي بين يدينا، أود أن أبلغكم بأن الجلسة العامة القادمة ستعقد يوم الخميس المقبل الموافق ٢١ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة، ولدي على قائمة المتحدثين السيد توكايف وزير خارجية كازاخستان، والسيد ساتولي وزير الدولة في وزارة الخارجية الفنلندية.

كما أننا سنعقد جلسة عامة واحدة يوم الخميس ٢٨ آذار/مارس. وحسب فهمي نتوقع أن يتحدث إلى الجلسة في ذلك اليوم وزير آخر للخارجية على الأقل.

إن لم تكن هناك أي تعليقات أو طلبات أخرى لتناول الكلمة اليوم، فإني أعتزم اختتام هذه الجلسة العامة. وستعقد الجلسة العامة القادمة في هذه القاعة يوم الخميس ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢ الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

— — — — —